الأسس المعرفية واللسانية في وضع المصطلحات اللسانية وأسباب اختيارها وتداولها في ظل التعدد- مصطلح التَّضَام أنموذجا

أ. مقران شطة

الملحقة الجامعية بريكة/ باتنة

الملخص:

يخضع المصطلح العلمي- اللساني- حال وضعه إلى مجموعة من الأسس العلمية التي من شانها أن تسهم في ضبطه وتكون سببا في اختياره وتداوله فيما بعد.

ولما كان علم المصطلح معنيا بشكل أساسي بهذه الأسس فهي تنقسم إلى أسس معرفية ولسانية، وذلك انطلاقا من طرفي المصطلح المفهوم والتسمية؛ أما الأسس المعرفية فتتصل بالشق العلمي الذي ينتظم ضمنه المصطلح، وتُعنى بتحديد المفهوم، وأما الأسس اللسانية فتتصل بالجانب اللغوي (صوت صرف دلالة تركيب) ليتم تطويعه ليتناسب مع معطيات المفهوم.

Le résumé:

Lorsqu il est pasé, Le terme scientifique–linguistique- et foumis á une ensemble des bases scientifiques, qui étaient une raison de son examination, et qui contulrient dans son ajustage.

Et comme la termenologieestessentiellementconcerneé dans ces bases elle est rapatie alors u bases des savoir et linguistique, et ce á partir de sa division eu notion et eu nomination.

تصدّرت اللسانيات العامة مع بداية القرن العشرين البحوث الإنسانية لِتُوكَلَ إليها مهمة توجيه هذه البحوث ونقلها من التفكير الميتافيزيقي إلى التفكير العلمي، "فكان طبيعيا أن تستحيل اللسانيات مولدا لشتى المعارف؛ فهي "كلما التجأت إلى حقل من المعارف اقتحمته فغزت أسسه حتى يصبح ذلك العلم نفسه ساعيا إليها" [1]. ومنذ الربع الثاني من القرن العشرين شقت البحوث الإنسانية لنفسها طريق العلم بالمعنى الدقيق وقطعت منه شوطا كبيرا واستقام عودها بسبب تحديد موضوعها وتعريف ظواهرها وصياغة مفاهيمها ومصطلحاتها وإرساء مناهجها وأدواتها الإجرائية [2]. ولعل جانبا كبيرا من الفضل في هذه النتائج يرجع إلى اللسانيات، "فقد أصبحت في حقل البحوث الإنسانية مركز الاستقطاب بلا منازع فكل تلك العلوم تلتجئ في مناهج بحثها وفي تقدير حصيلتها العلمية إليها – أي اللسانيات - وإلى ما تنتجه من تقديرات علمية وطرائق في الاستخلاص" [3]. ومن نتائج هذا التأثير كان أن فرضت اللسانيات على العلوم الإنسانية نموذجها التحليلي ومعجمها المفهومي، فكان أن امتلأت الكتابات غير اللسانية بمصطلحات لسانية مثل: النسق، البنية، التعارض، التزامنية، الدليل، الدال، المدلول، التضايف، سيميائيات، لسان، كلام، مركب، ترابط، استبدال [4].

بلغ استئثار اللسانيات بهذا الاهتمام بين العلوم الإنسانية منزلةً جعلت "عبد السلام المسدي" يحصر صفة العلمية فيها وحدها قائلا: "اللسانيات وحدها اليوم قادرة أن تدَّعي بجدارة صفة العلمية لأنها الوحيدة التي توصلت إلى صياغة منهج ايجابي به تكشف طبيعة ما تتناوله بالدرس"[5]. وقد شبَّه في الوقت نفسه هذه المنزلة التي احتلتها اللسانيات ووجاهة شأنها بين بقية العلوم الإنسانية

بالرياضيات بين أهل العلوم الدقيقة أو شأن من يمتدح قيمة التحاليل العضوية وكشوف الأشعة في حقل العلوم الطبية [6].

وعلى ضوء هذه النتائج الباهرة التي حققتها اللسانيات سعت الكثير من الثقافات للاتصال بها ، فقد نقلت محاضرات فرديناند دي سوسير إلى العديد من اللغات حيث ترجمت إلى اليابانية سنة 1928 وإلى الألمانية 1931وإلى الروسية 1933و إلى الاسبانية سنة 1945 وإلى الانجليزية سنة 1959 والى البولونية سنة 1961 وإلى الايطالية في 1967 وفي 1984ظهرت أول ترجمة لها إلى العربية. لكن قبل هذا التاريخ توفرت قنوات أخرى للاتصال المباشر باللسانيات، ويمكننا أن نقسم مراحل تشكُّل اللسانيات في الثقافة العربية إلى مرحلتين:

المرحلةالأولى (مرحلة الاتصال المباشر بالدرس اللساني الحديث): لقد تم الاتصال المباشر بين الدارسين العرب - والمصريين تحديدا – والدراسات اللسانية الغربية عن طريق البعثات العلمية التي بدأت في مصر منذ عهد "محمد علي" واستمرت حتى الأربعينيات من القرن الماضي. وفي هذا الشأن يرى "سعد عبد العزيز مصلوح" أن انعقاد الصلة بين الجامعات المصرية والدرس اللساني الحديث كان منذ مطالع الأربعينيات أما الشخصية الرئيسية التي كانت مفتاحا لهذه الصلة فهو "جون روبرت فيرثJ.R.Firth" (1890- 1960). [7]

المرحلة الثانية (مرحلة الترجمة والتأليف): وتبدأ هذا المرحلة بعودة المبعوثين إلى مصر واستلامهم مهام تدريس اللسانيات الحديثة أو أحد فروعها في كليتي دار العلوم بجامعة القاهرة وكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ومن أمثال هؤلاء تمام حسان، عبد الرحمان أيوب، كمال بشر، محمود السعران، محمد أبو الفرج. وفي هذه الفترة ظهرت مجموعة من المؤلفات التي تقدم علم اللسانياتللمتلقي العربي متخصصا كان أو مثقفاوفق معطيات المنهج الوصفي على غرار كتاب علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان...الخ.

وخلال هذه المرحلة انكسرت أفق توقع المتلقي العربي لعلم اللسانيات بعد أن تشوّهت قنوات التواصلوشابتها الكثير من العقبات، حيث إن إطلالة سريعة على وضع اللسانيات العربية ستُبَيِّنُ مدى الاضطراب النظري والمنهجي الذي وصل إليه هذا العلم في الثقافة العربية. كما أن هذه الإطلالة ستكشف عن وجود مجموعة من الصعوبات التي أعاقت تلقي اللسانيات التلقي الأمثل وتقدمها نحو بناء نظريات لسانية لدراسة اللغة العربية وإسهامها في إغناء البحث اللساني العالمي وليس العربي فقط. فعلى الرغم من توفر مجموعة من الإمكانيات من قبيل وفرة تحاليل لقضايا اللغة العربية في التراث اللغوي العربي ومرور مدة ليست بالقصيرة - تتجاوز السبعين سنة - على الاتصال باللسانيات والتعرُّف عليها فإن اللسانيات العربية لا تزال تتخبط في العديد من الإشكاليات التي كثيرا ما يُعبر عنها بمصطلح **"الأزمة"**. ولو حاولنا تتبع بعض الكتابات اللسانية العربية الممتدة على هذه الفترة لوجدنا شبه إجماع على وجود هذه الأزمة مع اختلاف في التسميات. ومن الأعمال التي أشارت صراحة إليها:

علم اللغة مقدمة للقارئ العربي لمحمود السعران(1962) [8]

أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي لمازن الوعر(1983) [9]

ملاحظات حول الكتابة اللسانية لعبد القادر الفاسي الفهري(1984) [10]

اللسانيات وأسسها المعرفية لعبد السلام المسدي(1986) [11]

أزمة اللسانيات العربية لمحمود محمد عشاري(1987) ❖

اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية لمصطفى غلفان(1991) [12]

اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته لحافظ اسماعيلي علوي (2009) [13]

تتفاوت هذه الأعمال في فهم أصحابها لطبيعة هذه الأزمة فمنهم من يرى أنها "تتمثل في المجالات النظرية، والمنهج، والموضوعات البحثية، والجوانب

المؤسسية المتصلة بأقسام تدريس اللسانيات، وبالأستاذ، وبتدريب الطلاب" [14].
ومنهم من يرى أن أزمة اللسانيات العربية في حقيقتها "أزمة أسسٍ؛ أي أزمة في المنطلقات الفكرية والمنهجية التي تؤسس مجالا معرفيا معينا وتحدد معالمه، إما لعدم وضوحها بالشكل الكافي ، وإما لكون التراكم المعرفي المتوفر في هذا المجال قد وصل إلى الطريق المسدود في مستويي التحليل أو النتائج أو هما معا" [15]. ومنهم من يرى أن اللسانيات في العالم العربي "قابعة تحت وطأة أزمة وجودية بالدرجة الأولى أكثر منها أزمة معرفية أو منهجية ، فاللسانيات إلى اليوم لم تحقق لنفسها كيانا مستقلا بين سائر المعارف اللغوية في مؤسساتنا التعليمية والجامعية" [16]. وهناك من يختزل الوضع الذي تحظى به اللسانيات العربية في مرحلة التلقي فما تعيشه اللسانيات العربية يمكن التعبير عنه بـ إشكالات التلقي، وهي "إشكالات سابقة لحدوث الأزمة، إذ ليس من المعقول التحدث عن أزمة علم ما ومآله بالقفز عن مراحل تشكله الأولى وما ينتج عنها من إشكالات، فالأزمة عادة ما تكون نتيجة لا سببا، وحتى إن صح الحديث عن أزمة فإن إدراك حقيقتها لا يمكن أن يكون إلا بجعلها أزمة انطلاق لا أزمة نمو" [17].

وإذا كانت الأعمال السابقة قد أشارت إلى حدوث أزمة على مستوى الخطاب اللساني في الثقافة العربية المعاصرة بشكل عام فإنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من البحوث المتخصصة في أحد أسباب هذه الأزمة فكان أن خصصت بحوث للمصطلح اللساني وآثاره على اللسانيات العربية، وذلك راجع للأهمية التي يحظى بها المصطلح في العلوم إذ يعدُّ مفتاحا للولوج إليها. ونظرا للدور الذي يلعبه المصطلح في نقل العلوم وتداولها وما يترتب عنه من إشكاليات تحول دون تحقيق الأهداف السابقة جعل "محمود السعران" وهو يستعرض بعض الصعوبات التي تعترض تقديم اللسانيات للقارئ العربي **وضع مصطلحات علم اللغة/ اللسانيات بالعربية** في مقدمتها، عادً هذه المهمة من أول

ما يجابه الباحث العربي من صعوبات في سبيل كتابة اللسانيات بالعربية والإفادة منها في الميادين اللغوية العربية [18].

وتتجلى هذه الأزمة على مستوى المصطلح اللساني العربي في التعدد وعدم الاتفاق على توحيد المصطلحات اللسانية، حيث يتم نقل المصطلح الأجنبي إلى العربية بعدة مصطلحات. يقودنا الحديث عن هذه الظاهرة إلى البحث عن مسبباتها. ويبدو أن الوصول إلى هذه الغاية أمر صعب، فأغلب من رام دراسة موضوع المصطلح اللساني جُوبِهَ بمسألة تحديد الأسباب الثاوية وراء هذا الوضع فلم يستطع الإحاطة بها بل إنهم يتهيبون من الخوض فيها، فهذا "أحمد مختار عمر" يُرجع صعوبة حصر أسباب تعدد المصطلح اللساني العربي إلى تعدد جوانبه، إذ يقول: "الحديث عن إشكاليات المصطلح الألسني العربي حديث متعدد الجوانب متشعب الأطراف، ولذا لا يستطيع كاتب أن يلم بها في عجالة ، إنما عليه أن يختار ما يراه أهم جوانبها" [19].و يصف "مصطفى غلفان" وضعية المصطلح اللساني قائلا: "الواقع أن وضعية المصطلح اللساني العربي معقدة جدا" [20]. وعلى العموم يمكن أن نرجع تلك الأسباب إلى أمور متعددة منها:

- **ما يتعلق بالعلم في حد ذاته**، فاللسانيات علم لا يتسم بالتجانس فهو مجموعة من النظريات والاتجاهات أضف إلى ذلك التطور الذي يعرفه هذا البحث.
- **ما يتعلق بالمصطلح**، فبعض المصطلحات بقي مفهومها غامضا في مصادره الأصلية.
- **ما يتعلق بالثقافة العربية**، كالحديث عن إشكالية التراث والحداثة، ومسألة التعريب...الخ.
- **ما يتعلق بالمتلقي ومسألة تدريس اللسانيات**، فهناك اتجاه يبسِّط الدراسات اللسانية وآخر يتعمقفيها وهناك من يميل إلى التراث و آخر ينزع إلى النظريات الحديثة، وفي كل الحالات قد تفقد المصطلحات بعض سماتها أو تكتسب أخرى.

- **ما يتعلق بوضع المصطلح**، وفي هذا الجانب ينعدم الإدراك والإحاطة بأسس وشروط وضع وصناعة المصطلح.وفي هذا الصدد يذكر "أحمد مختار عمر" أن ما يصحب إدخال مصطلحات جديدة دون أن تتوافر لها شروط المصطلح قد خلق مجالات كثيرة للتعارض والتصادم بين هذه المصطلحات ومستخدميها بعضهم مع بعض [21]، لهذا كان من اللازم ويجب أن يكون على اللسانيين العرب حتى يتفادوا حدوث أزمة على مستوى المصطلح أن يتزودوا بعدة علم المصطلح La terminologie ، خاصة وأن موضوع هذا العلم يتمثل في "دراسة الأسس العلمية لوضع المصطلحات وتوحيدها" [22]

وتأخذ هذه الأسس العلمية طابعين أحدهما نظري يقوم فيه بوصف المفهوم La notion وتعريفه تعريفا منطقيا يميزه عن سائر بقية المفاهيم المجاورة له في الدلالة، والآخر تطبيقي يعنى فيه بكيفية تسمية تلك المفاهيم وفق مقاييس لسانية ، وتنقسم هذه الأسس إلى قسمين أيضا بحسب مكونات المصطلح (المفهوم والتسمية)

أ/المفهوم: فهو "جملة المحتويات المعرفية الخصوصيات والتصورات التي يدل عليها المصطلح" [23]، وهو بمثابة المدلول في علم الدلالة.

ب/التسمية (المصطلح): ويطلق عليه المصطلح توسعا، وهو "تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبِّر عن المفهوم" [24]، وهي بمثابة الدال في علم الدلالة.

وانطلاقا من التقسيمات السابقة لعلم المصطلح إلى نظري وتطبيقي وتقسيم المصطلح إلى مفهوم وتسمية، ارتبط المفهوم بالميدان العلمي وارتبط المصطلح أو التسمية باللغة الخاصة بهذا الميدان، ولما كان "المصطلح في نهاية المطاف وفي جزئه الكبير هو دليل لغوي فإن للسانيات فضلا معتبرا في الإحاطة دراسةً بكثير من جوانبه وبطريقة أدق" [25]. على ضوء ما تقدم صار من اللازم تقسيم هذه الأسس العلمية في وضع المصطلح إلى أسس معرفية وأخرى لسانية

أ/ الأسس المعرفية: تتصل هذه الأسس بالشق العلمي الذي ينتظم ضمنه هذا المصطلح، وتُعنى هذه الأسس بتحديد المفهوم وذلك من خلال [26]:

- جرد السمات المفهومية التكوينية الأولى وهي سمات تبني الخصائص المفهومية للمفهوم باعتباره وحدة ذهنية مجردة تمثل صورة لمتصور ما.
- تحديد العلاقات المفهومية بضبط قيمته داخل حقل مفهومي فيه من السمات المشتركة والخصائص المفهومية ما يجعله قادرا على تشكيل المفهوم وتميزه عن بقية المفاهيم الأخرى ذات العلاقة معه.

ب/ الأسس اللسانية: وهي أسس تتصل بالجانب اللغوي الذي يتم تطويعه ليتناسب مع معطيات المفهوم ، وتُعنى هذه الأسس بضبط المصطلح أو التسمية بالاستعانة بكل المستويات اللغوية الصوت الصرف النحو المعجم والدلالة. وذلك من خلال:

- إيجاد أو اختيار مقابل عربي في التراث اللغوي العربي أو بتوليد آخر حديث.
- تطويع المستويات اللغوية لتتناسب مع المفهوم لأن العلاقة بين المفهوم والمصطلح علاقة مبررة عكس العلاقة بين الدال والمدلول.

<u>الأسس العلمية لوضع مصطلح التّضام:</u>

من المصطلحات التي تتجلى فيها مظاهر التعدد في اللسانيات العربية المصطلحُ الأجنبيCollocation فقد انعكست ترجمة هذا المصطلح سلبا على متلقي اللسانيات العربية جاعلة إياه في حالة حيرة بين أن تكون هذه المصطلحات ترجمة لمصطلح واحد، أو أنّ كل واحد منها مصطلح مستقل عن الآخر؟ و أي هذه المصطلحات يستحق أن يكون مقابلا فعليا للمصطلح الأجنبي؟ وقبل الدخول في الحديث عن هذه الترجمات علينا أن نعلم أن نقل هذا المصطلح إلى العربية كان على مرحلتين هو الآخر:

مرحلة الاطلاع والتعرف: اطّلع على هذا المصطلح من مصادره الأصلية عدد من اللسانيين المصريين أمثال "تمام حسان"و "عبد الرحمان أيوب"و "محمد أبو الفرح"

وغيرهم، ممن أتيحت لهم فرصة الابتعاث إلى إنجلترا والدراسة في جامعة لندن. وأكثر من ذلك فرصة الاتصال المباشر "بفيرث" والاطلاع على أكثر آرائه

المصطلح	واضعه	الإطار الزماني و المكاني لظهوره
المصاحبة	محمد أبو الفرج	سنة 1966، في كتاب المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث
التَضام [27]	تمام حسان	سنة 1973، في كتاب اللغة العربية معناها و مبناها
التَلازم [28]	عبد الرحمن أيوب	سنة 1983، في كتاب التحليل الدلالي للجملة
التساوق [29]	يحي أحمد	سنة 1984، في مقال بعنوان المعنى بين الاتجاه التجريدي والاتجاه الوظيفي
الرصف و النظم [30]	أحمد مختار عمر	سنة 1985، في كتاب علم الدلالة
الاقتران [31]	مجيد عبد الحليم الماشطة	سنة 1985، في ترجمة كتاب علم الدلالة لبالمر
التّتابع [32]	أحمد مومن	في كتاب اللسانيات النشأة و التطور

اللسانية وذلك بالتتلمذ والإشراف.

مرحلة الترجمة: رُصدت أول ترجمة فعلية لمصطلح Collocation سنة 1966 ،ويُعدّ"محمدأبو الفرج" أول من استخدم مصطلح **"المصاحبة"** مقابلا عربيا

لهذا المصطلح الأجنبي في كتابه " المعاجم اللغوية في ضوء دراسة علم اللغة الحديث" [33]. لم تتوقف ترجمة هذا المصطلح الأجنبي عند مصطلح المصاحبة بل توالت بعده عدة ترجمات أخرى، استطعنا جمع بعضها وترتيبها ترتيبا زمنيا في الجدول الآتي:

لقد لفت انتباهنا من بين هذه المصطلحات مصطلح "**التّضام**"، نظرا لما أصبح يحظى به من تداول بين الدارسين ولأنه يضمر وراء هذه الصياغة أسسا سيكون استظهارها سببا في الكشف عن الأسباب التي دفعت واضع هذا المصطلح إلى اختياره دون سواه ، مع العلم أنه كان في إمكانه أن يكتفي بمصطلح المصاحبة الذي سبقه زمنيا.

1/الأسس المعرفية في وضع مصطلح التضام:

ينتمي هذا المصطلح للنظرية اللسانية السياقية وهي نظرية انصب اهتمام أتباعها في الكشف عن المعنى بتسييق الوحدات اللغوية. ولأن السياقات تتعدد بين لغوية وغير لغويةركّزالسياقيون على السياقات اللغوية التي ترد فيها الكلمة،واهتموابالبحث عن ارتباطاتها بكلمة أخرى.فبدأوا يفكرون في إيجاد آليات جديدة تتفق ووجهات نظرهم إزاء المعنى، فهم يرون أن معظم "الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى. وإن معاني هذه الوحدات لا يمكن وصفها أو تحديدها إلا بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها". [34]

ومع تزايد الإقبال على النظرية السياقية في التحليل اللساني، وجّه فيرث اهتمام اللسانيين المحدثين إلى أهمية الدراسة المعجمية وجوانبها الشكلية، ونصحهم بوضع مقولات شكلية عن المفردات وما بينها من علاقات، بل إنه وضع أمامهم ما أطلق عليه مصطلح "Collocation". [35] وهو مصطلح يستعمل تحديدا عند اللسانيين الإنجليز، ويدل على الارتباط الاعتيادي لوحدة معجمية مع وحدات أخرى مثل:(un arbre mort, un arbrenain, un arbreescotique). ويستخدم هذا الإجراء للكشف عن المعنى أو جزء منه

على الأقل.[36] بذا يصبح السياق المعرفي لهذا المصطلح واضحا فهو ينتمي للنظرية اللسانية السياقية ويستعمل تحديدا عند اللسانيين الانجليز بهدف الكشف عن المعنى أو جزء منه.

1- 1/ جرد السمات المفهومية لمصطلح التّضام:

1- 1- 1/ التّضام مستوى من مستويات المعنى المعجمي:

قدّم "فيرث"التَضام باعتباره مستوى من مستويات المعنى، مقترحا أن يُعالج –كليا أو جزئيا- مع المعنى المعجمي بغض النظر عن المعاني الأخرى التي تعبر عنها العبارة كالمعنى الذهني أو المقامي أو النحوي.[37] وقد نقل"جونديبوا"(jean dubois) هذا الموقف في معجمه اللساني كما يلي: "التَضام هو الارتباط الاعتيادي لوحدة معجمية مع الوحدات الأخرى في الاستعمال، بغض النظر عن العلاقات النحوية بين هذه الوحدات، فالكلمتان construction و construire (بنى و بناء) تنتميان إلى مقولتين نحويتين مختلفتين لكن يمكننا القول إنهما تلتقيان في التّضام مع نفس الكلمات. الشيء نفسه بالنسبة لكلمة "خبز" (pain) في تضامّها مع طازج (farais) وأبيض (blanc)...الخ من الكلمات التي لها وقوع مشترك(co occurrence) معها.[38]

1- 1- 2/ إحكام العلاقة بين الكلمتين المتضامتين:

اعتنى فيرث وتلامذته بوصف القيود المعجميةالتي تخضع لها الكلمات المتضامة، و هناك أبحاث مستفيضة عن التضام داخل النصوص وصلت نتائجها إلى أن التّضام يحدُّه كل من معنى الكلمات المفردة والأعراف المتبعة حول الصحبة التي تلتزمها.[39] وقد أشار"بالمر" إلى ثلاثة قيود معجمية و هي:

- القيود التي ترتكز كلية على معنى المادة: كما في المثال الذي لا نتوقعه:"بقرة خضراء green cow"، لأن عالم الخبرة والحقائق العلمية البديهية، لا تذكر أن هناك بقرة خضراء، فالبقر إما أصفر، أو بني، أو مرقش.

- القيود التي ترتكز على المجال (range): فالكلمة قد تستخدم مع مجموعة كاملة من الكلمات التي لها ملامح دلالية مشتركة، و هذا يفسر بعد احتمال الجملالتالية:"شجرة الورد مرت من هنا"، و"رجل مرضع". لأن الشجر من الأجسام الثابتة، و الرضاعة ترمز إلى الأنوثة.

- القيود الخاصة بالتّضام بالمعنى الضيق: فهذا النظام لا علاقة لهبالمعنى أو المجال بل تكون مجموعة من الكلمات مترادفة ، ولكن كل كلمة تختص بضمائم معينة ،مثل الكلمتان (فاسد) و(عفن) اللتان تشيران إلى مالا يصلح للتناول. إلا أن الكلمة الأولى تتضامُّ كلمات معينة مثل: جبن، وبيض، ولبن، ولحم...الخ. في حين تتضامُّ الثانية مع كلمات مثل: خبز. فلا نقول خبز فاسد ولابيض عفن.

لقد استأنست كل الترجمات العربية للمصطلح الأجنبي بسماته المفهومية السابقة الذكر كما يظهر في مصطلحالمصاحبة فهي حسب تعريف "محمد أبو الفرج" لها:"نوع من تحديد الكلمات المستعملة في تركيب ما دون اعتبار للنحو أو غيره من القواعد اللغوية المعروفة" [40]. ومصطلح التّلازمالذي يرى "عبد الرحمان أيوب" أنه أمر مختلف عن العلاقات النحوية [41] ممثّلا له بالمثاليين الآتيين:

- اركب الفرس (التلازم هنا متحقق)
- اركب الكلب (التلازم هنا غير متحقق)

تميَّز مصطلح التّضام عن كل الترجمات الأخرى بإدراكه للتطورات التي حصلت في دراسة اللسانيين لظاهرة التّضام فلم تعد تُعالج في هذه الترجمة على المستوى المعجمي فقط بل على المستوى النحوي أيضا.وذلك بعد أن سعى"مايكل هاليداي"M. Halliday إلى تحقيق ما رفضه فيرث مفترضا أنه من الممكن و من المفيد ابتكار مناهج مناسبة لوصف الأنماط المعجمية في ضوء نظرية معجمية مكملة لنظرية نحوية و هذه النظرية "متضمنة" فيما عرف عند

"فيرث" بالتّضام collocation، هادفا في النهاية إلى صوغ مقولة معجمية تجعل القيود المعجمية والنحوية منفصلة أولا، ثم تجعلها معا ثانيا [42]. وعلى أساس هذا الافتراض أصبح للتّضام اهتمامات ببيان الخصائص النحوية و الصرفية للألفاظ واستخدامها في تحديد السياقات التي تقع فيها.وعالجهاتشومسكي N. Chomsky في إطار النحو مع "القيود الانتقائية Sélection Restrictions" [43]. حيث إن لكل مدخل معجمي طائفة من الخصائص النحوية والمعجمية التي تعين على حسن استعماله، فيقال في كلمة "غارم"، مثلا: (اسم + جنس + معدود + حيوان + عاقل). وبهذا يصبح المدخل منسوبا إلى قبيل نحوي(Category) يُعيِّن وظائفه النحوية وخصائص (Features) معينة تحدد توارده النحوي أيضا [44].

يقف "تمام حسان" في وضعه مصطلح التّضام مقابلا أجنبيا إزاء هذه التطورات موقفَالمحيط بها والمواكب لها، مُقَسَما ظاهرة التَّضام إلى قيود نحوية يُمثلها ما سُمِّي بظواهر استعمال العناصر التركيبية (الافتقار، الاختصاص، التنافي)، و قيود معجمية يمثلها ما سُمِّي بظواهر استعمال الكلمات المعجمية (التوارد و التنافر) [45]. وبتعبير أدق التّضام ضربان: نحوي ومعجمي. [46]

1- 2/ ضبط العلاقات بين التّضام وغيره من المفاهيم:

يرد مصطلح التضام في النظرية اللسانية بصفة عامة والسياقية على وجه الخصوص مع مجموعة من المصطلحات الأخرىالتي يؤدي عدم فرزها وتحديد العلاقات التي تقوم بينها إلى الوقوع في الخلط، ومن هذه المفاهيم السياق Le Contexte، الوقوع المشترك co occurrence، اختبار الوقوعيةCollocability، القيود الانتقائيةSélection Restrictions.

- السياق Le Contexte: وهو المحيط اللساني لوحدة لغوية، ومع هذا يجب التمييز بين السياق اللساني وغير اللساني وهو يشمل كل الظروف المحيطة بالعبارة من عادات وتقاليد ...الخ. والعلاقة بين

السياق والتضام علاقة الكل بالجزء فالتّضام جزء من السياق اللساني.

- الوقوع المشترك co occurrence:إنّ قيمة الوقوع المشترك الذي أشار إليه "فيرث" تظهر بوضوح مع "التوقع المشترك للكلمات"، الذي يعني أن جزءا من معنى الكلمة الثانية مُصاحبتهاالكلمةَ الأولى [47].وبحكم هذا المفهوم، فإن معنى التّضام هو مجيء كلمة في صحبة كلمة أخرى على نحو يجعلنا نتوقع بحكم العادة و الإلف أن تجيء الكلمتان متصاحبتين، ما مؤداه أن جزءا من معنى (حالك) مثلا توقع مجيئها في صحبة (ليل)، و أن جزءا من معنى (أخضر) هو توقع مجيئها في صحبة (عشب)[48]. والوقوع المشترك كما هو موضح جزء من التّضام ورافد من روافده في الكشف عن المعنى.
- اختبار الوقوعيةCollocability: يقوم هذا المفهوم على أساس تبديل المفردات المعجمية، أو تبديل أنواع السياق لإصدار الأحكام على كلمتين أنهما مترادفتين أولا، ولعل من الأمثلة الهامة التي مثّل بها أصحاب هذه النظرية التمثيل بكلمتي (Pouerful) و (Strang). فكلا اللفظين يتضامُّ مع (Argument) و لكنهما لا يتقاسمان السياقات اللغوية الأخرى (أو الضمائم) فكلمة (pouerful) تتضام مع (Car) مثلاو (Strang) مع (Tea) [49]. وهذا المفهوم أيضا يعد جزءا من التّضام وأداة من أدواته المفهومية.
- القيود الانتقائيةSélection Restrictions: ينتمي هذا المفهوم إلى النظرية التوليدية، ومن مميزات هذه القيود أنها تخص المحمولات ومهمتها تحديد ما يشترطه المحمول في المفردات التي تساوقه – تُضامُّه- إذ إنّ للمحمول موضوعات وهذه الموضوعات يجب أن تستجيب لما يشترطه المحمول فيها. فالفعل "شرب" مثلا يشترط في

فاعله أن يكون [+ حي] ولذلك لا يمكن أن نقول " شرب المصباح كذا"، كما يشترط هذا المحمول في مفعوله أن يكون [+ سائل] و [+ شروب]، ولذلك لا يمكن أن نقول: "شرب زيد ترابا". ويستفاد من هذه القيود أنها تمنع متكلم اللغة من إنتاج جمل شاذة أو منحرفة [50].

2/الأسس اللسانية في وضع مصطلح التّضام:

2- 1/ إيجاد أو اختيار مصطلح التّضام:

يختلف مصطلح التّضام عن المصطلحات المترجمة الأخرى من الناحية اللغوية فهو من ناحية اللفظ تراثي على عكس مصطلح المصاحبة الذي يعد مصطلحا حديثا، فعلى الرغم من إدراك بعض الأدباء واللغويين العرب القدامى لهذه الظاهرة إلا أنهم لم يسموها بهذا الاسم أو لم يضعوا لها اسما [51]. ويصرح "تمام حسان" بأن لفظ التّضام قديم قائلا: "و اللفظ قديم (أي لفظ التّضام) و لكن معناه هنا- أي في أعمال تمام حسان- من وضعنا" [52]. إلا أنه لم يُحلنا على أية مرجعية له في التراث اللساني العربي، ما عدا قرينتين الأولى تستشف من اعترافه لـ "عبد القاهر الجرجاني" (ت 471هـ) بقدر من الفضل غير يسير في الجزء الخاص بتناول المعنى النحوي و الدلالي من كتابه "اللغة العربية معناها و مبناها". والثانية في إقرارهبأنّ فكرة التّضام بين كلمة و أخرى ليست غريبة على النحو العربي و أن النحاة العرب عرفوها و قرروها، و بنو عليها بعض تحليلاتهم للجملة[53].

و بعد مطالعتنا لكتاب "دلائل الإعجاز" وجدنا لفظ التّضام موظفا فيه فعلا، لكن بصيغة أخرى هي **"الضّم"**. ومن المواضع التي ورد فيهاالفظ "الضّم"في كتاب "دلائل الإعجاز"قول"عبد القاهر الجرجاني": "وذلك أنهم قالوا: «إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، و إنما تظهر بالضّم على طريقة مخصوصة» فقولهم «بالضّم»، لا يصح أن يُراد به النطق باللفظة بعد اللفظة، من

غير اتصال يكون بين معنييهما لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمِّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل:(ضحك، خرج) أن يحدث في ضم "خرج" إلى "ضحك" فصاحة ! و إذا بطُل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى في ضمِّ الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما". [54]

يظهر من قول "عبد القاهرالجرجاني" هذا و في مواضع كثيرة من كتابه أنه يردُّ على أحدهم، و يبطل فهمه لمعنى الفصاحة و الضّم دون تصريح باسمه. و بعد طبع كتاب "المغني في أبواب التوحيد و العدل" "للقاضي عبد الجبار الهمذاني الأُسداباذي"(ت 415هـ) تبيّن أن الرد موجه إليه في قوله: "و اعلم أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام و إنما تظهر بالضمِّ على طريقة مخصوصة، و لابد مع الضّم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز أن تكون هذه الصفة بالمواضعة التي تتناول الضّم، وقد يكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، و قد يكون بالموقع، و ليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها، و لا بدّ من الاعتبار مثله في الكلمات إذا انضمّ بعضها إلى بعض". [55]

ولعل أهم نتيجة توصّل إليها الجرجاني هي قوله: "إن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتُعرف معانيها في أنفسها، و لكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض فيُعرف فيما بينها فائدة وهذا علم شريف وأصل عظيم" [56].

لم ينحصر لفظ الضّم في التراث اللساني العربي عند فئة البلاغيين ، بل إن النحاة المتأخرين أيضا تحدثوا عن هذا اللفظ لكن بعيدًا عن الفصاحة، إذ ربطوه بمستوى آخر هو الفائدة التي تستلزم التركيب و القصد.وقد نقل"الأشموني" (ت 900هـ) موقفه من الضّم عندما وضعه موضع الإسناد قائلا: "وقد أرشد ابن مالك بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضمُّ كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة، لا مطلق الضّم. و أقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو: (ذا زيد) و (هيهات نجد)، أو فعل و اسم نحو: (استقم) و (قام زيد)". [57]

و لمّا كانوا يضعون الضّم موضع التركيب والإسناد فإن الفائدة تستلزم الضّم عندهم وقد صرّح بهذه العلاقة "الصبان" (ت 1200هـ) في حاشيته على شرح الأشموني: "أما القصد فظاهر، و أما التركيب فلذكره بدله الإسناد المفسر كما في شروح التلخيص بضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى و ما يجري مجراها، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمدلول الأخرى" [58].

لقد انصب اهتمام هؤلاء النحاة والبلاغيين في دراسة الضّم على تحديد العلاقات النحوية بين الكلمات المتضامّة دون مراعاة لجانب المعنى فيما بينها إذ يذكر "الصبان" أن المراد بوقوع الألفة الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلى الأخرى، أو إضافتها إليها أو وصفها بها أو نحو ذلك ، بخلاف ضمّها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاء. أي: و ليس المراد بها تناسبهما في المعنى لئلا يخرج نحو: الحجر مأكول. [59]

2- 2/ تطويع المستويات اللغوية لمصطلح التّضام لتتناسب مع مفهومه:

بعد الاطلاع على لفظ الضّم في التراث اللساني العربي وإدراك أهم سماته يمكننا الحديث عن الأسباب المعرفية للعدول عن هذا اللفظ و تجاوزه إلى لفظ التّضام، وهي كالآتي:

- ارتباط الضّم عند البلاغيين و النحاة بالفصاحة أو الفائدة، وبالتالي جعله وسيلة لتحقيق هاتين الغايتين. أما التّضام بالمفهوم الحديث فهو غاية في ذاته، بحيث إن قائمة الكلمات المتضامّة مع كلمة معينة تعد جزءا من معناها. [60]
- اهتمام النحاة بالجانب النحوي فتحليلاتهم للظاهرة حددت نوع العلاقة بين كلمات الضميمة، فسمت هذه العلاقة إضافة أو وصلا أو تبعية أو جوابا...الخ.[61]

و إذا كان الأمر هكذا على ما هو عليه من فروق بين الضّم و التّضام معرفيا فلماذا تمسك تمام حسان بمادة (ضمّ) مع أنه كان بإمكانه تجاوزها نهائيا؟

إن في لفظ الضّم معنيين معجميين يتوافقان مع مفهوم التّضام، هما (الجمع و الملائمة) لأن (الضاد والميم) كما جاء في "معجم مقاييس اللغة": "أصل واحد يدل على ملاءمة بين شيئين يقال ضَمَمتُ الشيء إلى الشيء فأنا أضمُّه ضمًا، و هذه إضمامة من خيل، أي جماعة، و فرس سياق الأضاميم، أي الجماعات" [62].أمّامعنى الجمع فيتوافق مع كون التّضام "تطلُّب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى ولا تقف بدونها ". [63] و أمّا معنى الملاءمة فيتوافق مع كون التّضام "قرينة على المعنى بحسب ما يرهص به حيز اللفظ من افتقار إلى لفظ آخر أو اختصاص به أو مناسبة بين اللفظ وغيره أو مفارقة بينهما.و المناسبة إما أن تكون نحوية كما في الافتقار والاختصاص وإما أن تكون معجمية". [64]

و بعد تطويع المعنى المعجمي لمادة الضّم في وضع مصطلح التّضام،آثر"تمام حسان" أن يَعدِل عن لفظ الضّم و يتجاوزه إلى لفظ التّضام خشية الالتباس الناجم عن اشتراكهما في المادة اللغوية نفسها ، و ذلك بصياغته على وزن (تفاعل). و لهذا الوزن معنيان أيضا يتوافقان مع مفهوم التّضام، إذ تُتخذ هذه الصيغة للدلالة على الاشتراك مع المساواة أو التماثل. [65] فالاشتراك يتوافق مع معاني التّطلُب و الاستدعاء والاستلزام في التّضام ، و المساواة أو التماثل يتوافقان مع معنى المناسبة والملاءمة.

كما أن (تَضامَّ) صرفيا فعل مطاوعة للفعل(ضَمَّ) و يُستشف ذلك من كلام "ابن منظور" (ت710 هـ) الذي يقول: "الضمُّ ضمُّك الشيء إلى الشيء. وضَمَّه إليه يضُمُّه ضمًا فانضمَّ و تَضامَّ. تقول ضممت هذا إلى هذا فأنا ضامٌّ و هو مضمومٌ. وضَممتُ الشيء إلى الشيء فانضمّ إليه وضامّه" [66]. ويبرز الفرق بين الضّموالتّضام في هذا الباب أيضا لكون الفعل المطاوِع لازما للفعل المطاوَع و ناتجا عنه. لهذا يقول "الصبان" :"المراد بالضّم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم" [67]. لكن رغم إدراكهم لهذا الفرق فإنهم أصروا على الضّم لكون التركيز فيه على (الضّام) وهو المتكلم (ضممت الكلمةَ إلى الكلمة). أما

التّضام فالتركيز فيه على (المضموم) وهو الكلمة (انضمت و تضامت الكلمةُ مع الكلمة). و عليه فالضَّم يعود إلى قصدية المتكلم في إحداث الكلام و الفائدة أو غرض أسلوبي معين. بينما يوحي مفهوم التّضام بدور الكلمات في اختيار ضمائمها وفق القيود النحوية والمعجمية بالفعل أو بالقوة.

الإحالات والهوامش

[1]- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، الجزائر، 1986، ص09.

[2]- يمنى طريف الخولي، فلسفة العلوم في القرن العشرين؛الأصول الحصاد الآفاق المستقبلية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد264، 2000، ص367.

[3]- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010، ص10.

[4]- مبارك حنون، مدخل إلى لسانيات سوسير، دار توبقال، الرباط، ط1،1987، صص05،06.

[5]- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، 1986 ،ص11.

[6]- المرجع نفسه، ص07.

[7]- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة- دراسات ومثاقفات، عالم الكتب، القاهرة، ط1،2004،ص20.

[8]- ينظر: محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي،دار النهضة العربية، (د، ت)، ص28- 45.

[9]- ينظر: مازن الوعر، أزمة اللسانيات واللسانيين في الوطن العربي، مجلة المعرفة، عدد251، 1983. وأعيد نشره في: قضايا أساسية في علم اللسان الحديث، ص336- 360 .

[10] - ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية،دار توبقال، الرباط،ط1، 1985، ص 41- 62.

[11]- ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية، سلسلة رسائل وأطروحات، جامعة الحسن الثاني- عين الشق، (د،ت)،ص17- 36.

❖- بحث مقدم في ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية سنة1987

[12]- ينظر: عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص11- 21.

[13]- ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2009ن ص57- 85.

[14]- حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية. نقلا عن: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص57.

[15]- مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، ص20.

[16]- نعمان بوقرة، الدراسات اللسانية في المملكة العربية السعودية دراسة وصفية تأصيلية في ضوء التلقي العربي للمناهج اللسانية الحديثة، علم الكتب الحديث، عمان، ط1،2011، ص 15.

[17]- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص62.

[18]- محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص28، 29.

[19]- أحمد مختار عمر، المصطلح الالسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، الكويت ، مج20، العدد 3، 1989، ص06.

[20]- مصطفى غلفان، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات- أي مصطلحات لأي لسانيات، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، عدد 46، ص01.

[21]- أحمد مختار عمر، المصطلح الالسني العربي وضبط المنهجية، ص05.

[22]- بشير ابرير، علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة بسكرة، ص01.

[23]- المرجع نفسه، ص02.

[24]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط1، 2013، ص15.

[25]- يوسف مقران،المصطلح اللساني المترجم- مدخل نظري إلى المصطلحات، دار مؤسسة أرسلان، دمشق، 2009، ص101.

[26]- ينظر: خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 55.

[27]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1998، ص 21.

[28]- محمد حسن عبد العزيز، المصاحبة في التعبير اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1990،ص 44.

[29]- ينظر: يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت ، مج20، العدد 3، 1989، ص87، 88.

[30]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1993،ص 74.

[31]- ينظر: أف آر بالمر، علم الدلالة، ترجمةمجيد عبد الحليم الماشطة، كلية الآداب، جامعة المستنصرية، 1985، ص87.

[32]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2008، ص 175.

[33]- ينظر:محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1966، ص 111.

[34]- ينظر : أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 68،69.

[35]- محمد حسن عبد العزيز، المصاحبة في التعبير اللغوي، ص13

[36]- Georges Mounin, Dictionnaire de la Linguistique Quadrige, Paris, 4ed 2 eme Tirage, 2006, P71.

[37]- ينظر: محمد حسين عبد العزيز، المصاحبة في التعبير اللغوي، ص 13، 16.

[38]- Jean Dubois et autres , Dictionnaire de linguistique et de sciences du langage, Larousse Paris 2emeed, P91

[39]- بالمر، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995، ص147.

[40]- محمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية في ضوء دراسة علم اللغة الحديث، ص111

[41]- ينظر: محمد حس عبد العزيز، المصاحبة في التعبير اللغوي، ص44.

3- ينظر: المرجع نفسه، ص 17،18.

[43]- محمد حسنعبد العزيز، المصاحبة في العبير اللغوي، ص 6.

[44]- المرجع السابق، ص 6.

[45] - ينظر: تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 2000، ص250.

[46]- نادية رمضان النجار، أبحاث لغوية ونحوية، دار الوفاء، القاهرة، ط1، 2006، ص 15.

[47]- المرجع السابق، ص02.

[48]- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، المصاحبة في التعبير الغوي، ص16.

[49]- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 75.

[50]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى علم الدلالة الحديثة، دار توبقال، الرباط، ط4، 1993، ص 62.

[51]- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، المصاحبة في التعبير اللغوي، ص 04..

[52] - تمام حسان، البيان في روائع القرآن، ج1، ص 249.

[53]- تمام حسان مقالات في اللغة والأدب، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ص232،231.

[54]- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه و علق عليه محمود شاكر، دار المدني، الرياض، ط3، 1992، ص 394.

[55]- نقلا عن: عبد الفتاح لاشين، بلاغة القرآن في آثار القاضي عبد الجبار و أثره في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، (د،ت)، ص470.

[56] - عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 539 .

[57]- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج1، تحقيق محي الدين عبد الحميد ،دار الكتاب العربي، بيروت ط1، 1995، ص 65.

[58]- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك، ج1، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوثيقية، القاهرة، ص 57.

[59]- المرجع نفسه، ج1، ص 59

[60]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 77.

[61]- تمام حسان مقالات في اللغة والأدب، ج1، ص232،231.

[62]- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، القاهرة، (د،ت)، (ضم).

[63]- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص 94.

[64]- تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 2005، ص 81.

[65]- محمود فهمي حجازي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب ، القاهرة،(د،ت)، ص53،54.

[66]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط دار صادر، (د،ت)، (ضم).

[67]- الصبان، حاشية الصبان، ج1، ص 61.